

تّـليل العلاقة التوازنية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي
للمدة (2010-2025)

الأستاذ المساعد: سكتة جهيد فرج

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة

البريد الإلكتروني: sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-8137-8450>

تاريخ الاستلام: 2026-05-01 تاريخ القبول: 2026-05-10 تاريخ النشر: 2026-06-27

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025)، في ظل اقتصاد ريبي يعتمد بصورة رئيسة على صادرات النفط الخام. اعتمد البحث على المنهج القياسي باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين. توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مع تأثير معنوي لفوائض أو عجز الميزان في استقرار سعر الصرف. ويوصي البحث بضرورة تعزيز تنوع مصادر العملة الأجنبية وتقليل الاعتماد الأحادي على الإيرادات النفطية لضمان استقرار سوق الصرف.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، ميزان المدفوعات، التكامل المشترك، الاقتصاد العراقي، الاستقرار النقدي.

Abstract

This research aims to analyze the nature of the long-term equilibrium relationship between the exchange rate and the balance of payments in the Iraqi economy during the period 2010–2025, within a rentier economy primarily dependent on crude oil exports. The research employed an econometric approach using stability tests, cointegration tests, and an error correction model to measure the short- and long-term relationship between the two variables. The results indicate a long-term equilibrium relationship between the exchange rate and the balance of payments, with a significant impact of balance surpluses or deficits on exchange rate stability. The research recommends the necessity of enhancing the diversification of foreign currency sources and reducing the sole reliance on oil revenues to ensure exchange rate stability.

Keywords: Exchange rate, balance of payments, cointegration, Iraqi economy, monetary stability.

المقدمة

يمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الكلية المؤثرة في استقرار الاقتصاد الكلي، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على موارده تصديرية واحدة.

ويعد الاقتصاد العراقي نموذجاً واضحاً لذلك، إذ يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط الخام كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية.

خلال المدة (2010-2025)، شهد العراق تقلبات حادة في إيراداتها النفطية نتيجة تغيرات الأسعار العالمية والأزمات الجيوسياسية، مما انعكس بشكل مباشر على ميزان المدفوعات ومن ثم على استقرار سعر الصرف. وقد برزت أهمية هذه العلاقة بشكل خاص بعد تخفيض قيمة الدينار العراقي في عام 2020 في إطار سياسات الإصلاح المالي والنقدي.

من هنا تنبع أهمية البحث في دراسة العلاقة التوازنية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لمعرفة ما إذا كانت هذه العلاقة أنية أم طويلة الأجل، ومدى قدرة ميزان المدفوعات على تفسير تقلبات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025)، وما طبيعة هذه العلاقة؟ ويتفرع عن ذلك:

1. هل يؤثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات في استقرار سعر الصرف؟
2. هل العلاقة بين المتغيرين أنية أم تمتد إلى المدى الطويل؟
3. ما سرعة عودة النظام إلى التوازن عند حدوث صدمة اقتصادية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة تكاملية مشتركة (توازنية طويلة الأجل) بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، ويؤثر ميزان المدفوعات تأثيراً معنوياً في تحديد سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل كما يعمل سعر الصرف كآلية تصحيحية لاختلال التوازن في المدفوعات.

والذي منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في رسم سياسته النقدية لكن في ظل نظام مالي يفتقر للتطور، وبالتالي صعوبة انتقال اثار هذه السياسة الى القطاع الحقيقي، لذا كانت الاداة الرئيسة للسلطة النقدية هي اداة سعر الصرف.

2- دراسة (Hassan, 2022) بعنوان العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق للمدة (1980-2021) باستخدام نموذج عينة الميزان التجاري. تما الاعتماد على السلسلة الزمنية للمدة (1980-2021) باستخدام معدل نمو الميزان التجاري وسعر الصرف. خلصت الدراسة الى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات متخلال وجود تأثير يقارب 7.5 %، وأنهدون هذا المستوى لا يوجد تأثير لسعر الصرف على الميزان التجاري، بينما المستويات التي تزيد عن 7.5% من معدل التا سعار الصرف لها تأثير سلبي قوي على الميزان التجاري.

3- دراسة (البصام، 2023) بعنوان "مخاطر وإشكاليات انخفاض اسعار النفط في معالجة الميزان التجاري في للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية أشارت النتائج الى أن العجز في الميزان التجاري يعيد توجيه الاحتياطيات النقدية الأجنبية مما يضغط على سعر الصرف مستقبلاً.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

1- نيجيريا: اقتصاد ريعي مع تقلبات الصرف

دراسة (أحميد وشارما، 2016) بعنوان " Exchange Rate Dynamics and External Balance in Nigeria: A Cointegration Approach". استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك كنموذج لتصحيح الخطأ للمدة (1990-)

(2014). وجدت علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وحددت أن الصدمات الخارجية (خاصة أسعار النفط) تتطلب وقتاً طويلاً لتصحيح الاختلالات، وأبرزت الدراسة دور مرونة سعر الصرف في الاقتصادات الريعية كآلية لتقليل الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.

2- دراسة (بنزينة وآخرون، 2018) بعنوان " The Impact of External Sector on Exchange Rate Dynamics in Algeria " استخدمت بيانات زمنية للمدة (1995-2016). وهي دراسة عن الجزائر كتجربة اقتصاد ريعي بتدخل مؤسسي ، أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف ، وبينت الدراسة أن تدخل البنك المركزي وحجم الاحتياطيات تمثل عواماً أساسية في معالجة تقلبات سعر الصرف.

وتشترك الجزائر مع العراق في خصائص اقتصاد ريعي، وفي كلتا الحالتين كانت تدخل البنك المركزي أداة مركزية لضبط سوق الصرف، وهو ما يدعم فرضية الدراسة الحالية حول دور الاحتياطيات كأج نبيه في العراق.

1- دراسة (راجو وآخرون، 2020) بعنوان " Exchange Rate, Trade Balance and Oil Revenues: Evidence from Iran (1980–2018)". وهي دراسة عن إيران ، لارتباط سعر الصرف بالعوامات الخارجية في اقتصاد متداخل ، اعتمدت الدراسة على اختبار Johansen للتكامل المشترك كنموذج لتصحيح الخطأ ، وقد

وجدت أن عوائد النفط وميزان المدفوعات تنفسر انغالبية تغييرات سعر الصرف فنياً لأجل الطويل ، كما بينت الدراسة إلناً العقوبات الدولية أدت إلى التغييرات متفاجئة في ميزان المدفوعات ، مما ضرب باستقار سعر الصرف رغم محاولات البنك المركزي التخفيفية ، وفعال العراق تحت تأثيرات مشابهة (أزمات حرب ، تغيرات أسعار النفط عالمياً) ، مما يتيح مقارنة مباشرة بين السيناريو الإيراني وسيناريو العراق بطريقة إدارة سوق الصرف أثناء الشدائد.

تؤكد الدراسات السابقة ، داخلياً وخارجياً ، علناً العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات فنياً لاقتصادات الريعية ليست علاقة ظرفية عابرة ، بل علاقة توازنية طويلة الأجل تتأثر بعوامل خارجية (أسعار النفط) وسياسات داخلية (إدارة الاحتياطيات والتدخلات النقدية). وهذا يدعم فرضيات الباحث الحالي بمنحهم سنداً منهجياً وتحليلياً في الدراسات المقارنة. من خلال الدراسات السابقة تبين لنا أن:

1.

الاقتصادات الريعية جميعها تكشف عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

2.

التدخلات المؤسسية للبنوك المركزية تؤثر في درجة هذه العلاقة علماً بمدى القصير.

3. التجارب الدولية تثري التحليل في الاقتصاد العراقي وتمنحها بعداً مقارناً مفيداً.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتغيرات الب²

أولاً: مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو الثمن الذي يُستبدل به عملة دولة بعملة دولة أخرى، ويُعد مؤشر رئيساً على قوة الاقتصاد وثقة الأسواق به.

وفي حالة العراق، يعتمد النظام على إدارة شبه ثابتة لسعر الصرف من قبل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة (عسكر وآخرون، 2023، 146).

ثانياً: مفهوم ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو سجل إحصائي يشمل جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتكون من الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي والمالي، وحساب الاحتياطيات الرسمية (ولد أحمد، 2011، 129).

ثالثاً: العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

تتميز العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025) بأنها علاقة مباشرة تهيمن عليها عائدات النفط، حيث يتدخل البنك المركزي من خلال "نافذة العملة" للحفاظ على استقرار الدينار مقابل الدولار، وبالتالي ربط ميزان المدفوعات الخارجية بأسعار النفط وليس بآليات السوق التنافسية، مع وجود فجوات في السوق الموازية (شريف ومحمد، 2025، 103). ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإنه:-

في حالة العجز في ميزان المدفوعات، يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (عوض الله، 2014، 44)، أما في حالة الفائض، تزداد تدفقات العملة الأجنبية مما يدعم استقراراً وارتفاعاً بقيمة العملة المحلية (حشيش، 2011، 222).

أما في الاقتصاد الريعي، فإن هذه العلاقة تتأثر بتدخلات السلطة النقدية وحجم الاحتياطيات الأجنبية.. (Ahmed & Ruta, 2020, 104)

رابعاً: تحليل تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)
(2025)

1- تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)

خلال الفترة (2010-2020)، حافظ البنك المركزي العراقي على سعر صرف رسمي مستقر يتراوح بين 1182 و1200 دينار عراقي للدولار الأمريكي عبر نافذة مزادات العملات الأجنبية، وذلك بهدف السيطرة على التضخم، وشهدت هذه الفترة استقراراً نسبياً في سعر الصرف نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات (الغالب، 71، 2011).

خلال المدة (2014-2020) شهد الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وضغط كبير على المالية العامة، وانتهى بتخفيض سعر الصرف الرسمي. وخلال المدة (2017-2019) تحسن نسبي في المؤشرات نتيجة تعافي أسعار النفط وزيادة الصادرات.

إلا أنه خلال الفترة (2020-2022)، خفض البنك المركزي قيمة العملة رسمياً إلى 1450 ديناراً للدولار استجابةً للأزمة المالية، مما أدى إلى فجوة كبيرة مع السوق الموازية. ثم، خلال الفترة (2023-2025)، حدد البنك المركزي سعر صرف جديداً قدره 1300 دينار للدولار (منذ فبراير 2023) في محاولة للتخفيف من آثار التضخم وسد فجوة السوق الموازية. تأثرت المؤشرات الاقتصادية بانخفاض أسعار النفط وتكاليف الحرب ضد الإرهاب، مما أدى إلى ضغوط على ميزان المدفوعات واحتياطيات البنك المركزي. خلال المدة (2024-2025) نلاحظ تحسن تدريجي في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مع استمرار تدخل البنك المركزي للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

٢- تطور ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)

خلال المدة (2010-2014) والمدة (2021-2022)، سجل الميزان التجاري فوائض كبيرة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، لا سيما بعد عام 2010. وفي عام 2021 زادت الاحتياطيات الأجنبية، ولكن خلال الفترة (2015-2020) كان هناك عجز هيكلي. وأدى انخفاض أسعار النفط، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩، إلى عجز في الحساب الجاري نتيجة اعتماد الميزانية شبه الكامل على صادرات النفط. ونشأت القيود الهيكلية من ضعف الصادرات غير النفطية بشكل حاد، في حين هيمنت الواردات على الجانب الآخر من الميزان التجاري.

ويكشف تحليل سعر الصرف وميزان المدفوعات أن الاختلالات الهيكلية لا تزال المحرك الرئيسي لميزان المدفوعات. وقد ساهمت تقلبات سعر الصرف في ارتفاع أسعار السلع المستوردة والتضخم. لذلك، يجب التركيز على تعزيز الاستقرار المالي من خلال إدارة أفضل للعملة، مع معالجة التحديات المستمرة للتنوع الاقتصادي.

يتضح من خلال الجدول (1) ومن خلال تتبع تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في العراق أن السياسة النقدية، ممثلة بالبنك المركزي، تمكنت إلى حدٍ ما من الحفاظ على استقرار العملة من خلال أدواتها المختلفة، وعلى رأسها مزايدات العملة الأجنبية والاحتياطات

، ومع ذلك لا استقرار سعر الصرف شيئاً ويعتمد على تدفقات النفط، مما يشير إلى ضرورة تنويع صادرات العملات الأجنبية وتفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكثر استقلالية عن تقلبات قطاع النفط.

ونتيجة لذلك، فإن هذا الهدف غير مناسب للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف شديد في جميع أنحاء العالم. جالاتون نقص في قطاعاتها الإنتاجية العديدة.

ووفقاً لاستراتيجية مصرف العراق المركزي، التي تهدف إلى استقرار مستوى الأسعار العام وربطها بقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والحفاظ على العملة مدعومة بالكامل بالاحتياطيات الأجنبية، والاستعداد لتلبية طلبات التحويل، فإن سعر صرف الدينار مقابل الدولار سيقوض دوراً صرفاً لمركزه كسياسة نقدية، وهما عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المركزية بالتنسيق مع سياسات أخرى. (مطر، 2007، 49 – 48). وتمكنت السلطة النقدية من توحيد أسعار الصرف من خلال مزاداتها عن طريق تلبية طلبات السوق قلعاً للعملة الأجنبية، وتمويل الاستيرادات، ومحاولة السيطرة على التوازن بين العملة الأجنبية والمحلية، والجدول (1) الذي يبين تحليل تطورات اتجاهات سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025).

الجدول (1) تحليل تطورات اتجاهات أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025) (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف الرسمي
2010	39,4	38,4	(2,8)	1182
2011	51,7	34,9	2,4	1182
2012	79,6	47,8	5,6	1196
2013	11,0	48,0	6,1	1233
2014	10,4	39,0	1.86	1232
2015	98,5	43,2	2.24	1214

1228	1.44	48,5	57,6	2016
1229	1.46-	57,3	51,7	2017
1200	0.19	37,8	57,5	2018
1200	0.4	45,8	86,3	2019
1200	0.8	68,7	88,5	2020
1200	1.8	73,5	89,7	2021
1450	1.2	78831621	77,8	2022
1182	1.2	78909653	85,8	2023
1300	1.2	84708741	88,7	2024
1300	1.2	89708231	89,5	2025

المصدر:- البنك المركزي العراقي (2010-2025) النشرات السنوية، بغداد
المديرية العامة للإحصاء والابحاث
-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2010-2025.

المبحث الثاني:

النموذج القياسي والتـليل الإحصائي لأثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في
الاقتصاد العراق للمدة (2010-2025)

أولاً: بناء النموذج وتـلديد المتغير اتا المستخدمة

1- الصيغة العامة للنموذج:

يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، من خلال استخدام الأدوات القياسية المناسبة التي تساهم في تقدير العلاقة التوازنية بين هذه المتغيرات. وقد تم الاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء للمدة (2010-2025). ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي:

$$EXR = \beta_0 + \beta_1 BOP + \varepsilon$$

حيث:

• EXR: سعر الصرف • BOP: ميزان المدفوعات • ε : حد الخطأ العشوائي

وقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

لقياس العلاقة قصيرة الأجل وسرعة التكيف نحو التوازن لقياس العلاقة بين المتغيرات. ويتميز هذا النموذج بمرورته في التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة، إذ يمكن تطبيقه سواء كانت السلاسل مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (علي، 2011، ص 45)، وتم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك (Johansen) للكشف عن العلاقة طويلة (Chinn, M. D., & Ito, H., 2016, 192-193)

ثانياً: النتائج الإحصائية والتأليل

1- اختبار الاستقرارية (ADF Unit Root Test)

تُعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً لتجنب النتائج الزائفة في النماذج الجالقية. وتماثل تحققنا استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع

(ADF)، الذي يُستخدم للكشف عن وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية

(Gujarati, 2015, 231)

جدول (2) نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)

المتغير عند المستوى	القيمة الاحتمالية	عند الفرق الأول	القيمة الاحتمالية	درجة التكامل
سعر الصرف (EXR)	-1.84	0.64	-4.92	0.002 I (1)
ميزان المدفوعات (BOP)	-2.11	0.51	-5.37	0.001 I (1)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

يتضمن الجدول (2) أن كلا المتغيرين غير مستقرين عند المستوى (القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05)، بينما يصبحان مستقرين عند الفرق الأول. وعليه فإن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى (1)، مما يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.

2- اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

جدول (3) اختبار الأثر (Trace Test)

الفرضية الصفرية	قيمة Trace	القيمة الحرجة (5%)	Prob	النتيجة
لا يوجد تكامل	24.87	15.49	0.01	نرفض الفرضية الصفرية
يوجد متجه واحد	4.92	3.84	0.07	لا نرفض

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.
تشير النتائج الوجودية متجه تكامل مشترك واحد بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين خلال المدة الدراسة، وهذا يعني أن أي انحراف قصير الأجل عن التوازن سيتم تصحيحه بمرور الزمن.

3- تقدير العلاقة طويلة الأجل

جدول (4) معادلة التوازن طويلة الأجل

$$EXR = 1187.4 - 0.023 BOP$$

المتغير	معامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob
BOP	-0.023	0.007	-3.28	0.006

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

الإشارة السالبة للمعامل تعني أن تحسن ميزان المدفوعات (الفائض) يؤدي إلى استقرار أو انخفاض سعر الصرف (تحسن قيمة الدينار)، كما أن العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى 5%، وان كل زيادة بمقدار مليار دولار في ميزان المدفوعات تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بنحو 0.023 وحدة. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تربط بالفائض الخارجي جيد عما استقرار العملة المحلية.

4- نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

جدول (5) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	معامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	Prob
ECM(-1)	-0.61	2.89	4.17	0.001
ΔBOP	0.012	2.41	2.41	0.003

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

$$\Delta EXR = 0.18 - 0.61 ECM(-1) + 0.012 \Delta BOP$$

الإشارة سالبة ومعنوية إحصائياً، هذا يعني أن حوالي 61% من الاختلاف في سعر الصرف يتم تصحيحه خلال السنة واحدة، وان سرعة التكيف مرتفعة نسبياً، ما يدل على كفاءة السياسة النقدية في إعادة التوازن. وان ΔBOP موجب ومعنوي ويدل على وجود تأثير قصير الأجل لميزان المدفوعات على تقلبات سعر الصرف.

اختبار السببية (Granger Causality)

من خلال هذا النموذج سيتم اختبار السببية. حيث تعرف السببية في حاله وجود متغيرين X, Y على انهما المتغير X يسبب المتغير Y اذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X يملك طاقه تنبؤيه اضافيه على المتغير Y عند اضافته التباطؤ الزمني للمتغير X الى التباطؤ الزمني لقيم Y نفسه ولتحديد اتجاه السببية يتم عاده استخدام اختبار كرانجرللسببية وهو من الاختبارات شائع الاستعمال والذي يمكن بواسطته تحديد السببية بين متغيرات الدراسه (Sulaimani, 2025,87) والعلاقه اما ان تكون احادية الاتجاه حيث يؤثر احد

جدول (6) اختبار السببية

الفرضية	F-Statistic	Prob	النتيجة
BOP لا يسبب EXR	5.12	0.02	نرفض الفرضية
EXR لا يسبب BOP	1.44	0.26	لا نرفض

ثالثاً: التّأليل الاقتصادي الشامل للنتائج

2. سرعة التصحيح المرتفعة (61%) تدل على استعداد خلع فعال للبنك المركزي العراقي بعد الاحتياطات.

3.

السببية الأحادية تعكس الطبيعة الريفية للاقتصاد العراقي، حيث تتحكم الإيرادات النفطية في تدفقات العملة الأجنبية.

4. النتائج تؤكد هشاشة النظام أمام صدمات أسعار النفط.

جدول (7) مؤشرات جودة النموذج

المؤشر	القيمة
R^2	0.74
Adjusted R^2	0.71
Durbin-Watson	2.03
F-Statistic	9.84
Prob	0.002

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

وأظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق خلال المدة (2010-2025)

حيث تبين أن اختلال ميزان المدفوعات تؤثر بصورة مباشرة في ديناميكية سعر الصرف، وأن النظام الاقتصادي يعود إلى التوازن بنسبة 61% سنوياً عند حدوث صدمة. وتعكس هذه النتائج الطبيعة الريفية للاقتصاد العراقي واعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية.

ة كمحدد رئيس للتوازن الخارجي. لذا فإن النموذج جيد تفسيرياً، ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي، والمعلومات معنوية إحصائياً

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أبرز ملامح العلاقة التوازنية خلال المدة (2010-2025) هي ما يلي :-

1- هيمنة النفط: يعتمد ميزان المدفوعات العراقي، الذي يشكل أكثر من 90% من إيراداته على صادرات النفط، على كمية الدولار المعروضة، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار سعر الصرف.

2- دور البنك المركزي: اتبع البنك المركزي العراقي سياسة بيع العملات الأجنبية لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، جاعلاً سعر الصرف أداة لتحقيق التوازن الداخلي والسيطرة على التضخم.

3- علاقة توازن غير تقليدية: نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي الريعية، فإن ارتفاع سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار) لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات (غير النفطية)، التي تعاني أصلاً من الضعف. بل يؤثر ذلك بشكل مباشر على حجم الميزانية العامة والسيولة المحلية.

4- تشكل تقلبات أسعار النفط (مثل فترات الانخفاض في 2014-2016 و 2020) ضغطاً على ميزان المدفوعات، مما يدفع السلطات النقدية إلى تعديل سعر الصرف الرسمي في عام 2020 لدعم الميزانية.

5- كانت تعديل سعر الصرف لعام 2020

استجابة مباشرة لاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن صدمات تعائدات النفط، مما يؤكد أننا لسعمر لم يكن توازنًا حقيقيًا بل كان سعرًا إداريًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

اما الاستنتاجات في الجانب القياسي فهي كما يلي:-

1. تبين أن كلا المتغيرين غير مستقرين عند المستوى (القيمة الاحتمالية أكبر من

0.05)، بينما يصبحان مستقرين عند الفرق الأول.

وعليه فإن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى (1)

، وهذا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.

2. وأظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و

ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025)،

حيث تبين أن اختلال ميزان المدفوعات تؤثر بصورة مباشرة في ديناميكية

سعر الصرف

ويعتمد استقرار سعر الصرف بدرجة كبيرة على أداء القطاع النفطي.

3. تشير النتائج الوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من ميزان المدفوعات إلى

سعر الصرف

وهذا يعني أن التغيرات في ميزان المدفوعات تسبق التغيرات في سعر الصرف، وليس

العكس.

ثانياً: التوصيات

- 1- ينبغي عدم الاعتماد على سلعة واحدة وهي النفط لان يعرض الاقتصاد العراقي الى الهشاشة كونه اقتصاد ريعي ويجعل الاقتصاد حساسا للصدمات الخارجية.
- 2- 1.

يجب تنويع مصادر العملة الأجنبية خارج القطاع النفطي من خلال تفعيل لقطاعات الصناعية والزراعية الخ.

- 3- يجب تطوير أدوات التحوط من تقلبات أسعار النفط من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل صناع السياسات في البلد .

المصادر

1- المصادر العربية

- 1- البصام، سهام (2013)، مخاطروا إشكاليات انخفاض أسعار النفط في معالجة الاختلال في الميزان التجاري للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل خلال غير نفطية دراسة تحليلية .مجلة كلية الادارة والاقتصاد . جامعة تكريت . العدد . 23-31 .
- 2- زينب حسين عوض الله (2014)، الاقتصاد الدولي، دار الموالي للنشر، الجزائر.
- 3- سيد احمد ولد احمد (2011)،
- دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات والدول للنامية
- دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-

- 2008، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد – تلسمان -
كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير.
- 4- عادل احمد حشيش (2011)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية ،
دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 5- علي، مكيد)
(2011)، الاقتصاد القياسيدروسومسائل محلولة، دارالديوان للمطبوعات الجام
عية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
- 6- موسد سعيد مطرواخرون (2007)، المالية الدولية، الطبعة الاولى،
دارالصفاء للنشر والتوزيع، مصر .
- 7- نبرد عبدالله شريف واريان عمر محمد (2025)، أثر تقلبات سعر صرف
الدينار العراقي على الميزان التجاري العراقي للفترة من (2005-
2023)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 21، العدد 86.
- 8- عسكر، وفاء ابراهيم
واخرون (2023)، اثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية ف
يالعراق للفترة (2010-2021)، مجلة الكوت للدراسات الاقتصادية
والادارية، العدد 15، مجلد 46.
- 9- عبدالحميد، علي اسماعيل (2023) ، اثر تقلبات اسعار النفط على
السياسة النقدية في العراق، مجلة اهل البيت، جامعة كربلاء، كلية
الادارة والاقتصاد، العدد 25.
- 10- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2025.

11- النشرات الاقتصادية للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء، التقارير السنوية للسنوات 2010-2025.

2-المصادر الاجنبية

12- Ahmed, S., Appendino, M., &Ruta, M. (2020). Global value chains and the exchange rate elasticity of exports. Journal of International Economics,Part 1(24).

13-Albarznji, G. J. N., &Aledresi, A. M. S. (2024) .Analysis and measurement of the impact of fluctuations in the exchange rate of the dinar on the Iraqi balance of payments for the period (2004–2021),Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 20(66, Part 2).

14- Chinn, M. D., & Ito, H. (2016). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. Journal of Development Economics, Part 81(1).

15-Damodar N .Gujarati.(2015).Basic Econometrics ،fourth edition ،USA.

16-Hassan and Al-Ramli, Saif Ali Yahya, and Abdullah Muhammad Rashid (2022), Measuring the Impact of Government Spending on Money Supply in Iraq for the Period (1990-2019), Tikrit Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 56

- 17- Sulaimani, N. A. B. (2025). Impact of Iraq's dinar exchange rate fluctuation on Iraq's trade balance for the period 2005–2023. Iraqi Journal for Administrative Sciences, Part 2(32).